

أي إصلاح؟ أي مصالحة؟

غسان سلامة *

ومهما يكن من شأن الاختلاف في وجهات النظر بالنسبة الى هذا الاتفاق، فهو يتمتع بميزة لا تتوفر في غيره، ألا وهي انه يمكن وضعه موضع التنفيذ. والخطأ اليوم هو تجميده على حاله الراهنة، والتمسك به نصاً وكأنه كتاب مقدس. ولا يعني التفسير الخلاق لاتفاق الطائف ان يكون تفسيراً انتقائياً، متحيزاً ومنقوصاً، كما ينبغي ان تولى بنوده جميعاً أهمية متساوية: الجوانب الدستورية لا تقل أهمية عن اللامركزية واصلاح القانون الانتخابي وتحديث الإدارة والأهم من ذلك كله، الغاء الميليشيات عموماً وانسحاب القوات السورية وفق الجدول المرسوم في الاتفاق.

وإذا تجاوزنا اتفاق الطائف، نجد ان علينا ان نتساءل عن كنه تعريف الحياة السياسية في لبنان. فالسياسة، لسنوات طوال كانت مطية لتحقيق الثراء الشخصي والمركز الاجتماعي والارتقاء الوظيفي. وكانت المحسوبة سمة النظام قبل اتفاق الطائف، وهناك اسباب تدعونا الى الاعتقاد انها لا تزال قائمة بعده. لهذا كانت هناك حاجة ملحة الى إعادة النظر في دوافع العمل السياسي كوسيلة لتحقيق الثراء أو الوصول الى السلطة أو المركز الاجتماعي. أما منطلق العمل السياسي كخدمة للمجتمع فقد غاب عن لبنان ربحاً طال عما ينبغي. ولم يطرق اتفاق الطائف في شكل يذكر الى الأوضاع الراهية التي تهيم على الخدمة المدنية ودوائر الموظفين.

وجرت في الماضي محاولات عديدة لإصلاح تلك الأوضاع. ولكن ذلك ابعده ما يكون عن معالجة القضية الحساسة: الخدمة المدنية التي كانت تسودها الأوضاع السيئة اضححت نموذجاً للفساد وانعدام الكفاءة منذ التوصل الى اتفاق الطائف. ويتطلب الامر في صورة عاجلة انشاء لجنة ذات صلاحيات لدراسة اوضاع الخدمة المدنية لمعالجة هذه الأوضاع في شكل جذري.

وتجاوز اتفاق الطائف يعني أيضاً، واخيراً، تجاوز الأطراف التي جعلت التوصل اليه ممكناً. إذ يعتمد الاستقرار في لبنان على قدرة النظام على التوفيق بين أفراد النخبة السياسية للسماح بإدخال عدد كبير من الأشخاص في الحكومة وتداول وظائفهم على أبعاد أكبر. وكان الاتفاق يهدف الى إدخال الناشطين خارج نطاق الحكومة (ممن كانوا عادة يعملون ضدها خلال الحرب) في النظام الحكومي. ولكن لا ينبغي ان يكون هؤلاء الوحيدين الذين يتقاسمون مغامرات الحرب. وقد حالت الميليشيات دون مشاركة قطاعات واسعة من الشعب اللبناني في الحياة السياسية للبلاد. وقد أن الأوان لفتح تلك السجون التي غالباً ما أطلق عليها «الجماعات الطائفية»، وفتح الابواب لا أمام من قاتلوا في الحرب فقط بل أمام من قاتلوا ضد الحرب نفسها أيضاً. وان لم يكن من الممكن تجاهل أرباب الحرب فيجب ان يشارك الضحايا في صلب النظام ما لم ينته السلام بين أولئك الأرباب على شكل هدنة.

ويقتضي اتفاق الطائف بقاء أرباب الحرب جميعاً على مائدة واحدة. والان، وقد تم ذلك، يجب دعوة أرباب السلام الى هذه المائدة أيضاً. فالسلام أمر أكثر جدية من ان يترك في ايدي تجار الحروب حتى لو جردت منهم اسلحتهم جزئياً.

وصدرت تلميحات وتلميحاً الى ان النظام الذي انبثق عن الطائف يحايي فئتين من الشعب اللبناني تضمنان السياسيين التقليديين وزعماء الميليشيات من كبار الحرب. وقد ترسخ هذا الانطباع وللأسف بسبب «تركيبة» مجلسي الوزراء اللذين تشكلا بعد اتفاق الطائف بالإضافة الى أسلوب ملء مقاعد مجلس النواب اللبناني الذي شهدناه في الآونة الأخيرة. وأمل ان لا يتكرر ذلك في التعيين المرتقب لحوالي ثمانين من كبار الموظفين في مناصب حكومية رفيعة. ومررة أخرى، اذا لم يكن من الممكن تجاهل أرباب الحرب، فمن الخطأ القاتل ان نودع مستقبل البلاد في أيديهم.

ان الوفاق الملح الآن هو الذي ينبغي ان نشهده بين الحكومة والأجيال الجديدة في لبنان. وأكثر الإصلاحات أهمية هو ذلك الذي يجري على صعيد النخبة السياسية ذاتها. ولن يخرج لبنان من الحرب أو يتاح له ان يبني صرح سلام دائم في ربوعه، الا اذا حقن نظامه الحاكم بدماء جديدة من الأفراد الكفاء المحبين للسلام والذين يحملون أفكاراً عصرية ويفكرون بأسلوب عصري.

الوفاق مع العصر والمستقبل

خامساً، وفاقهم مع العصرية. فمعظم اللبنانيين لا يقر بسهولة ان علاقته بالمعاصرة اتسمت بالانتقائية والتحيز، وفي شكل عام بالسطحية. وإذا عدنا الى لبنان الذي نشأنا فيه نتبين المدى البعيد الذي انتقلت اليه قطاعات معينة نحو المعاصرة: كالنظام المدرسي والنظام المصرفي والاتصالات والفنون، بينما راوحت قطاعات أخرى في مكانها وقاومت رياح التغيير في ميادين المسائل العائلية والشؤون القانونية، وفي صورة أبرز، التنظيم السياسي. فبرز لدينا شكل جديد من اشكال التطوير غير المتكافئ ينقل في طبقاته أنشطة اجتماعية معينة الى القرن الحادي والعشرين - بداية الألف الثاني للميلاد، بينما تبقى أنشطة أخرى قابعة في القرن الماضي. ولبنان الذي يسوده السلام وطن لا تتصف فيه العصرية بالانتقائية ويكون فيه التحديث متناسقاً يتطور بالتساوي في الميادين كلها.

سادساً، وفاقهم مع حكومتهم. إذ كان اللبنانيون لسنوات طالت عن اللزوم يفاخرون ان في البلاد جهازاً ضعيفاً للدولة يستند كلية الى مبادرتهم الخاصة. وقد لم الأوان كي يدركوا ان هذه النظرة الضيقة والنضيقية ان ينبغي ان تقوم به الحكومة وتكون عليه سبب للفوضى في الداخل والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لبلدهم. وعاءد اللبنانيين لحكومة تسيطر على المجتمع وتهيمن على الأعمال الحرة الخاصة وتكبح المبادرات التحررية عداء عميق الجذور وهو ظاهرة صحية. ولكن جعل عزز الحكومة وصمة عليّة يؤدي بطبيعة الحال الى الفوضى والبلبلة. ان ينبغي ان تنظم الحكومة الشؤون في البلاد ان لم يرد لها ان تسيطر عليها او تضع الاحكام. وينبغي ان يناقلم اللبنانيون مع وجود جهاز قوي وفعال للدولة بضع حدوداً لحياراتهم دون ان يبقضوا عليها، يفصل في الامور لا يفرضها. على ان ينبغي بمعنى ادق ان يتناقلموا مع وجود جيش وطني قادر ومحترف وغير مسيس. وهذا الجيش هو البديل الحقيقي الوحيد لحكم الميليشيات والجنرالات ذوي الطموح السياسي.

واخيراً، وفاقهم مع مستقبلهم. فعلى اللبنانيين الذين يشعرون انهم هزمووا عسكرياً ووضعوا على الهامش سياسياً واهلوا ثقافياً، ان يبدوا ببناء الثقة في مستقبل بلدهم. وهناك اليوم قطاع كبير من سكان لبنان، لا سيما في اوساط المسيحيين، ممن يشعرون انهم استبعدوا عن المسيرة الوطنية في اعقاب اتفاق الطائف. وعليهم، من جانبهم، ان يسايروا الصيغة التي انبثقت عن الاتفاق ويجدوا لانفسهم فيها الركن المريح: فعليهم ان يفهموا انهم في حاجة الى وطنهم أيضاً. فعلى الصعيد الفردي، يستطيع اي منهم ان ينجح في امكانه أخرى، ولكن على الصعيد الجماعي لا يمكنهم ان يحلموا بنهضة جماعية إلا في لبنان.

قيم مشتركة

لا، ليست هناك حاجة الى الوفاق في ما بين اللبنانيين بعضهم بعضاً، بل بينهم وبين هذه القيم المشتركة والإساسية. كما ليست هناك حاجة الى اصلاحات سياسية، بما ان اتفاق الطائف رسم معالم اطار دستوري يعتبر في شكل عام انه اصلاح مقبول في المؤسسات اللبنانية. لا بل ان الامر العاجل إحداث اصلاحات في المعايير والممارسات السياسية داخل بلد ابتلي بمؤسسة سياسية ابعده ما تكون عن البراءة.

وليست هناك حاجة أيضاً الى إعادة كتابة اتفاق الطائف. ولنعترف بان أولئك الذين لم يجدوا بديلاً عن السلطات الشرعية المنبثقة عن هذا الاتفاق تكاثروا في الأشهر الأخيرة. ولكن لا ينبغي ان يعتبر اتفاق الطائف النظام الأمثل والدائم للبنان. فقد كان في الواقع حللاً وسطاً أمكن التوصل اليه في مرحلة من المراحل بين مجموعات وأفراد معينين. وربما اقتنعنا خبراء العلوم السياسية ان الصيغة الواردة في الاتفاق مشلولة وغير متوازنة. ومن هنا كان علينا إخضاعها الى تفسير خلاق يجعلها مطوعة لأي تطور ينطلق من ذاتها.

■ اخبرني زائر كان في لبنان في الآونة الأخيرة عن مدى دهشته لما لمسه من تحدث اللبنانيين بلغة واحدة وعن الموضوعات ذاتها والاحلام ذاتها والمخاوف ذاتها أيضاً. وهذا بالنسبة الى ظاهرة لا تعكس حاجة مستعجلة الى الوفاق ما بين اللبنانيين، بل الى الوفاق بينهم وبين القيم التي يبدو انهم غالباً ما تخلوا عنها خلال الحرب.

أولاً، وفاقهم مع التواضع: ففي زمن السلم كان اللبنانيون عموماً ينظرون الى انفسهم على انهم متفوقون على جيرانهم والى بلدهم على انه واحدة للسلام والتسامح وسط محيط من الأنظمة السلطوية ومن عدم الاستقرار. وفي زمن الحرب، أحجموا عن الاعتراف بالاضرار التي كانوا يوقعونها بكل هذه الحماسة بانفسهم وبالبلد الذي يدعون انهم يحبونه. وجعل هذا الامر علاقتهم بماضيهم غير دقيقة وتفهمهم لحيطهم غير واقعي. واليوم، وبعد سقوط عشرات الآلاف من الضحايا ودمار البلد وإفلاس الحكومة، يجب ان يتحلى اللبنانيون بدرجة من التواضع تجعلهم يقرون بان علاقتهم بالقانون وشؤونه كانت علاقة سطحية وارتباطهم بالديموقراطية لم يكن عميق الجذور وفتح عقولهم، الذي صور انه بلغ مرحلة استقرية، تماشى خطوة خطوة مع هبات من القبليّة السياسية التي ورثوها عن عدد من اجدادهم الذين لم تكن نظرتهم الى المستقبل صائبة.

ثانياً، وفاقهم مع ماضيهم، فقد سطرت الطوائف اللبنانية تواريخ مختلفة لبلدها الواحد. وكان لكل منها بطلها، في العصر القديم او الحديث، ولكل منها ارضها الموعودة ولكل منها اسلوب معتقدها وتفكيرها. ويعني الوفاق مع الماضي ان على اللبنانيين ان يدركوا ان اي طائفة من طوائفهم ليس في وسعها ان تفاخر حقاً بماضيها هي. ولكن في وسع اللبنانيين جميعاً ان يفاخروا بأنهم زاغبون في العيش أمناً، وأنهم قائلون على ذلك. ولم يكن لأي من الفئات في لبنان تقاليد الديمقراطية، ولكن الطوائف جميعاً نجحت في تكوين ديموقراطية ترابطية مبنية على الإجماع وتعود بالنفع على كل منها. كان هيام كل فئة لبنانية بماضيها يغذي الحرب الأهلية كل يوم. لذا كان من الأمور الملحة ان يكون اللبنانيون صورة مشتركة ومتفقاً عليها ماضيهم وتكون مقبولة لديهم ولدى المؤرخين.

ثالثاً، وفاقهم مع وضعهم الجغرافي، بمعنى ان عليهم ان يقبلوا بواقع حدود لبنان القائمة الى الأبد، وان المحاولات الخبيثة لتقسيمه الى قطاعات طائفية اثبتت انها باهظة التكاليف كما انها لا يمكن ان تتحقق. كما يعني هذا الوفاق ان اجزاء الوطن الأخرى لا تقل قيمة عن اي جزء آخر بالنسبة الينا نحن اللبنانيين وان تطوير اي جزء على حساب غيره كان من اهم اسباب الحرب. واحتشاد نصف عدد سكان لبنان في بيروت وضواحيها عشية الحرب سابقة لا ينبغي ان تتكرر. وإهمال البقاع او عكار تصرف يدل على عدم الشعور بالمسؤولية. واخيراً، يعني هذا الوفاق «الجغرافي» أيضاً ان لبنان أبعد ما يكون عن وصفه بجزيرة يعتمد اهلهما سياسة العزلة المطلقة من حلم إقامة جيب منعزل يتحول الى قلعة لا يمكن اختراقها. ولطالما كانت هذه الأسطورة جوهر الخطأ في الحسابات الجيو - استراتيجية الهيبة التي ارتكبتها بعض زعماء لبنان. فلبنان ليس جزيرة، واللبنانيون لا يملكون الوسائل لبناء قلعة.

رابعاً، وفاقهم مع التنوعية. فقد كان قوام الحرب محاولات حققاء ومتناقضة لغرض وجه واحد على لبنان ومعبأ واحد لا غير لتعريف اللبناني الحق. ولنعترف ان هناك لبنانياً واحداً وحسب، ولكن هناك طرقاً شتى للتعبير عن الانتماء اليه. ولطالما كان الدمج الاجتماعي القسري مصيبة في المجتمعات المتعددة العناصر جميعها. والنمط العراقي قائم يشهد على ذلك، ناهيك عن يوغوسلافيا او الاتحاد السوفياتي. هذا النوع من الدمج لم ينجح في اي مكان آخر ولن ينجح أبداً في لبنان. فلبنان الذي يسوده السلام هو بطبيعته «بيت مؤلف من بيوت عدة».